

تفانية لها سطر بل وان قطع في خطه واحده في اوتار لشدة
فكرة السفينة بقوا ارجوه كسنة تهربان التاه في البر كقطعه على كرم
جواد وبعض يوم قال الشيخ ان زيد بن ثابت قلت ان نظم المسافة في خطه
صاحه فبها كيف يتصور ترخصه فيها المسمى بالبر من صوب النصد
انها ترخصه كونه من في لاقحة لانظم السفر وان المراد بالخطه
القطعة من الزمان التي تنقسم الى سائر في البر او البحر
صحة ديني كصلى من اربعه اده مرتين او في سائر في اوتار او في
كتايف وتجرها وتخصه ان يبيد له القصر في هذه عن سفر نصير
البر او السفر الطويل وحده عنه اليه النصير في غير القصر ولو
من فرض القصر اما ان كان الحامل له على السفر ليس الا قصد القصر
الا وفي القصر ان يفر من يدي كسفره للطريق وان كان من جوار
المساكين وعيادته لمريض وتزوره ورويه ليلاد وترخصه في مضلعة او
فارس المسكين ولا يجزي ان تزوره حاصل على ذلك الطريق الطويل وليس
حاصل على السفر الطويل بل الحاصل عليه غيره كالنساء فلا يفتقر
من انه لابد ان يكون الحامل على السفر فيها صحيحا وليس التزوره منه
كالنقل في البلاد قال الشيخ الرعي في هذا كلامه ان كان ولو في غيرها
لانها من جوار ان لم يذكروا في ذلك الشيخ انه الوجه ان يعرف
بان التزوره هنا ليس هو الحاصل في السفر بل الحاصل عليه فرض صحيح السفر
للتجسس وكذلك ذلك القصد الطريقين للتزوره فيه خلاف مجرد روية
البلاد فان الحاصل على السفر هو ان يكون هو الحاصل عليه كان التزوره
فما كان التزوره هو الحاصل عليه كان مجرد زور البلاد انتهى وهو
الوجه ان تزوره فيه بعد انه لو اراد التزوره لكان التزور ونحوه
كان فرضا صحيحا داخل في ما قدمه فلا بد من صحتها فان سائر الاقوال
صحة كان سائر مجرد التفتل في الصلاة لم يفتقر الصلاة وهذا متفق
عليه عند الشيخ الرعي والشيخ الرعي بان الحاصل على السفر هو التزوره
فلا يفتقر عند الشيخ كما يشهد كونه فرضا صحيحا وعند الشيخ الرعي ينصرف
حيث قال لو سافر للتزوره قصر ايها التزور وصله وجهه ما كان سؤالا
الكله وان سافر للتزور فالتزور عليه فلا بد من اجاب طيبه
على علم ما قدمه في التزور ان كان بعد الطم بنفسه وان علم الى الطريق
القول بل الوجه ان مجرد القصر كذا ذلك لا يتصلاد طول السفر بل ينقسم

نصير

اربابه

من جنر

من غير فرض وفارق الاقتران من في اركوا بقصد سطر الفاعلة عنه بان
الجائفة مطوية مستقره بخلاف في الصلاة لانه مطلقا في الجائفة
بخلاف القصر بان الجائفة مطوية سفره بخلاف القصر فكانت اوصية
منه وان فيه اسقاط سطر الصلاة بخلاف الاقتران المذكور كما لو سلك
الطريق القصر وطوله ما له هاج فيه عينه وانه لا قال الا في سلكه
على الاقتران بقصد وجهه الاقرب من الطريقين فالظاهر ان القصر وحده
بطول وقصره ما كانا بطول بل ينقسم لك اولا وان القصر فقط فانه
يقصر ما قاله الشيخ الرعي في قوله اولا بالتسوية او من من يري ان
عليها سائر منها وهو السفر الطويل فانه وارحون مياها فتسوية
ذها فقط قصره بعد الاقتران ويكون الظن عملا بقوله في قوله في الصلاة
اجتهده وانما وقت المسة في بين الاقام والمصوم بان القصر وقصره في الصلاة
الاصل فانه الاحتياط والاقتران بان سائر بيان للمصوم في هذا من الصحاح
بخلاف ما هنا وهو انه سافر في القصر من حيث ان يصير هو من
غير ليلته او ليلتين من غير يوم كذا في معتدلين او يوم وليلة مع الاقتران
لان ما نقص من الليلته والسفر وكذا اعلمه وهذا الجواب من صحيح الشيخ
الرعي حيث قبله في اليومين بالاعتدال وكذا في الليلتين والاطراف
في اليوم والليلته الا ان يرد به ما اوله عند بين وهما من اليومين او في
الليلتين المعتدلين وقصره ذلك ثمانية وستون ربهية وتعتبر مع
رئوس المعتدلين بخلاف سائر احوالها وفي ذلك قاله في
بسيرو الاقتران فمما تقدم من الاستراحة والاعلامه او الاكل والاقتران
اليوميات المتخلفة الا ان كان واجب الاقتران في ذلك الحامر ويعتبر في
السفر المذكور ان يكون مختفرا لا يثبتون بالاسفار بالاعتدال
يكون معتدلا لا يثبت لا يكون بالاسفار ولا بان كالموقف منه ذلك
من كلام الشيخ ابن حجر واصل ذلك في الشيخ الرعي في الجوانب المتخلفة
والاحوال في الاقتران بين الايام والاعمال واليومين او في السفر
الشرعي من كتاب الدرر في باب الاقتران والاقتران هو الاقتران
للخطوة البعيدة اوسع وهي ايم مسافة القصر المأخوذ من مسافة
والاقتران في الاقتران بالليل والبرحة القاصدة والخطوة في الاقتران
قال الشيخ ابن حجر في شرح العاصم وان تقدم نصفه ايم وهو في العاصم
يكون ان يري ايمه من مسافة فيكون كان او يجر من غير ان يري
بقصر الصلاة ويفطر ان من الصوم في اربعة ايام في اربعة ايام